Nejdet Duzen/Shutterstock

إدارة الموارد الساحلية:
التداعيات على الاقتصاد الأزرق المستدام

الفريق الدولي المعني بالموارد 2021

«يجمع التقرير قاعدة بيانات تدل بما لا يدع مجالاً للشك على ضرورة تعزيز التنسيق بين إدارة الأنشطة البرية وإدارة الموارد البحرية».
إيزابيلا تيشيرا ويانيس بوتوتشونيك، *الرئيسان المشاركان للفريق الدولي المعني بالموارد*

«أعتقد أن هذا التقرير الهام الذي أعده الفريق الدولي المعني بالموارد سيقدم معلومات وأفكار قيمة تساهم في تحقيق التحول الملّح نحو العناية الشاملة والفعالة بالمحيطات، ويضعنا جميعاً على المسار المفضي إلى استدامة المحيطات» الذي نعتمد عليه جميعا.
ليجيا نورونها، *مديرة شعبة الاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة*

الرسائل الرئيسية الموجهة إلى واضعي السياسات العامة

1- **الأنشطة البرية خطر جسيم ومصدر تهديد للموارد الساحلية الحية.** تنجم معظم الآثار الضارة على الموارد الساحلية الحية عن الأنشطة البرية، وتعد الزراعة والموانئ والمرافئ وتربية الأحياء المائية بصفة خاصة من الأنشطة البرية الأشد أثراً. ويمثل التنوع البيولوجي المورد الساحلي الأكثر تأثراً بالأنشطة البرية. ومع أن البيانات المتاحة قليلة نسبياً، فإنه يبدو أن الموارد الساحلية غير الحية تكاد لا تتأثر بالأنشطة البرية.

2- **هشاشة كافة فروع الاقتصاد الأزرق بفعل التغير الذي يطرأ على الموارد الساحلية**، ولا سيّما فرع صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة. قد تقوض الآثار السلبية للأنشطة البرية على الموارد الساحلية عملية الانتقال نحو الاقتصاد الأزرق المستدام. لذا تعد إدارة الأنشطة البرية حاسمة لتحقيق اقتصاد أزرق مستدام.

3- **المقاربات الحالية المعتمدة لإدارة منطقة التقاء البحر باليابسة عاجزة عن التصدي لآثار الأنشطة البرية على الموارد الساحلية.** تحول الإدارة المجزأة دون تنسيق العمل الرامي إلى الحد من آثار الأنشطة البرية على الموارد الساحلية. وتتفاقم هذه المشكلة عندما يكون منشأ الأنشطة البرية في بلدان أخرى أو عندما تسفر هذه الأنشطة عن تدهور الموارد الساحلية على نطاق إقليمي.

4- **تحتاج إدارة منطقة التقاء البحر باليابسة الى تعزيزات عاجلة سعياً إلى حماية الموارد الساحلية من آثار الأنشطة البرية والمساعدة على الانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام.** لا بد من وضع أطر جديدة للإدارة تنشئ روابط بين البر والبحر في إطار نظم إدارة متسقة تمكّن من التعامل مع الآثار من منشئها إلى نقطة تجليها.

5- **معالجة آثار الأنشطة البرية على الموارد الساحلية هي أولوية عالمية.** ينبغي إعطاء الأولوية لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأنشطة البرية الأكثر تأثيراً على الموارد الساحلية، إذ أن الإجراءات من هذا القبيل هي التي تعود بأكبر فائدة بأسرع ما يمكن على الاقتصاد الأزرق المستدام.

Nejdet Duzen/Shutterstock

تعزيز الهياكل القائمة لإدارة منطقة التقاء البحر باليابسة وطرح أفكار جديدة بشأنها

يقدم التقرير خمسة خيارات ملموسة إلى واضعي السياسات العامة لتعزيز الهياكل القائمة لإدارة منطقة التقاء البحر باليابسة، وسبع أفكار جديدة بشأن مقاربات إدارة موارد منطقة التقاء البحر باليابسة. وتعد مقاربات الإدارة هذه ضرورية للحد من آثار الأنشطة البرية في الموارد الساحلية وللمساعدة في الانتقال إلى اقتصاد أزرق مستدام.

تعزيز الهياكل القائمة لإدارة منطقة التقاء البحر باليابسة

- ينبغي اعتبار **إدارة النُظم الإيكولوجية** مبدأ يُسترشد به في إدارة الموارد الساحلية، لأنها توفر مقاربة شاملة تراعي كل أوجه التأثير على الموارد الساحلية (مع التشديد على ضرورة سلامة النظم الإيكولوجية المعنية).
- ينبغي استخدام ما هو متاح من **أدوات الإدارة المعدَّة بحسب المناطق**، وتعزيزها وتكييفها، للتصدي لآثار الأنشطة البرية في الموارد الساحلية (مثل المناطق البحرية المحمية، ومخطط المجال البحري، ومخطط تهيئة الأراضي، والإدارة العامة للسواحل).
- الحاجة الى **تحسين آليات التنسيق** بغية الحد من تجزئة الإدارة بين القطاعات وبين مختلف التراتيب الإدارة البرية والبحرية.
- ينبغي إعداد **برامج لتنمية القدرات تتمحور حول الجوانب التنفيذية** ونشرها بحيث يجري تقديمها إلى الممارسين في مجال إدارة منطقة التقاء البحر باليابسة.
- ينبغي إعطاء الأولوية **لسد النقص في البيانات**، ولا سيّما فيما يتعلق بآثار الأنشطة البرية على الموارد الساحلية غير الإحيائية، وتحديد تأثيراتها على الإدارة الفاعلة.

الأفكار الجديدة

- **ينبغي للإدارة الساحلية التركيز على المسارات التي تربط بين الأنشطة البرية المتعددة والموارد الساحلية**، وينبغي عدم تقييدها بقيود قانونية أو إدارية تسفر عن فصل الأسباب عن الآثار وتعيق تنسيق إجراءات الاستجابة الإدارية.
- **ينبغي وضع أطر تنظيمية إقليمية تلزم الأنشطة البرية قانونياً بمراعاة آثارها على الموارد الساحلية** من أجل الحد من آثار الأنشطة البرية على الموارد الساحلية.
- **يعد صون الثروة الطبيعية في البر والبحر مبدأ مشتركاً** يمكن استخدامه بوصفه قضية مشتركة من أجل الربط بين مختلف نظم الإدارة المجزأة.
- **ينبغي رسم خرائط للثروة الطبيعية الساحلية وحمايتها**، نظراً إلى النقص الكبير في البيانات في الوقت الراهن.
- **يجب بناء إطار جامع للجهات المعنية** يعبّر عن مختلف المسارات التي تربط الأنشطة البرية بالموارد الساحلية، ويحل محل الشراكات القائمة على مجالات محددة التي درجت العادة على إقامتها بين الجهات المعنية.
- ينبغي أن تركز عمليات الرصد والتقييم على مختلف مسارات الأثر، وليس على وضع الموارد الساحلية فحسب.
- **لا بد من وضع أداة داعمة لاتخاذ القرارات لدعم إدارة منطقة التقاء البحر باليابسة** تتمحور حول مسارات الأثر وتراعي مختلف الظروف الجغرافية.

الاقتصاد الأزرق المستدام: يتمثل التعريف المهني المعتمد في هذا التقرير للاقتصاد الأزرق المستدام في الاقتصاد المستند إلى المحيطات الذي يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية موزعة توزيعاً عادلاً للأجيال الحالية والمقبلة، والذي يعيد تأهيل القيمة المتأصلة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ووظيفتها ويحمي هذه النظم، ويستند إلى التكنولوجيات النظيفة والتدفقات الدائرية للمواد (مقتبس من الصندوق العالمي للطبيعة، 2018).

يمكن تنزيل التقرير الكامل، والملخص الموجّه إلى واضعي السياسات العامة، والفيديو وصحيفة الوقائع من العنوان التالي:
https://www.resourcepanel.org/reports/governing-coastal-resources

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأمانة الفريق الدولي المعني بالموارد على العنوان التالي: unep-irpsecretariat@un.org